

أصدرت المملكة العربية السعودية مؤخراً القرار الوزاري رقم 1441/00594 للمصادقة على اللوائح التنفيذية لنظام الامتياز التجاري (ويشار إليها لاحقاً بعبارة "اللوائح التنفيذية") والذي ينص على توجيهات وتوضيحات بخصوص نظام الامتياز التجاري رقم 1441/122 الذي دخل حيز التنفيذ في شهر أبريل لسنة 2020.

لقد تم حذف هذه الفقرة من النسخة النهائية للوائح التنفيذية، مما يعني أنه يجب على مانحي الامتياز الامتثال بالتزامات الإفصاح قبل استلام أي أموال أو الدخول في أي اتفاقيات تسبق اتفاق الامتياز سواء كانت خطابات نوايا أو مذكرات تفاهم.

يجب على مانحي الامتياز تزويد أصحاب الامتياز المحتملين بوثيقة الإفصاح قبل ما لا يقل عن 14 يوماً من تاريخ قيام الطرفين بتوقيع اتفاق الامتياز أو سداد أي مبالغ مالية. ويجب أن يكون محتوى وثيقة الإفصاح محدثاً وصحيحاً وكاملاً:

- **محدثاً:** في حال وجود أي تغييرات أساسية أو مادية كبيرة، يجب على مانح الامتياز تزويد صاحب الامتياز بوثيقة إفصاح جديدة (أو ملحق تعديل يسلط الضوء على تلك التغييرات) في أسرع وقت ممكن وقبل قيام الطرفين بتوقيع اتفاق الامتياز أو سداد أي مبالغ مالية.
- **صحيحاً:** يجب أن تكون وثيقة الإفصاح واضحة ودقيقة.
- **مكتملاً:** يجب أن تغطي وثيقة الإفصاح جميع المسائل المنصوص عليها في مسودة اللوائح التنفيذية.

فور توقيع الطرفين على اتفاق الامتياز، يقتضي النظام على تسجيل كلا المستنديين لدى وزارة التجارة والاستثمار السعودية. يجب إيداع اتفاق الامتياز لتسجيله في غضون تسعين (90) يوماً من تاريخ توقيعه من قبل الطرفين.

### التزامات الإفصاح المستمرة أثناء استمرار علاقة الامتياز

على الرغم من أن التسجيل يبقى نافذاً طيلة مدة اتفاق الامتياز، إلا أنه يتوجب على مانحي الامتياز تقديم تحديثات معينة طيلة فترة الامتياز.

على سبيل المثال، إذا كان لدى مانح الامتياز صندوق مالي مخصص للتسويق وكان يتوجب على صاحب الامتياز سداد جزء منه أو المساهمة فيه، عندها يجب على مانح الامتياز أن يقدم إلى صاحب الامتياز كشف حساب يوضح المبالغ التي تلقاها والمبالغ التي تم دفعها من الصندوق المالي المخصص للتسويق وإظهار كيف تم استخدام تلك الأموال. ويجب على مانح الامتياز القيام بذلك خلال 4 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية لمانح الامتياز.

على مانحي الامتياز الذين يسعون إلى إبرام صفقات جديدة في المملكة أن يكونوا على علم بمتطلبات الإفصاح والتسجيل التي تشكل جزءاً من النظام.

### في بداية علاقة الامتياز التجاري



يركز جزء هام من اللوائح التنفيذية للنظام على الشفافية في علاقة الامتياز حيث يلتزم مانح الامتياز بالإفصاح عن بعض المعلومات إلى صاحب الامتياز المحتمل. كما وتحدد اللوائح التنفيذية نوعية المعلومات الواجب تضمينها في وثيقة الإفصاح بالإضافة إلى متطلبات الترجمة والتسجيل. وإضافة إلى ذلك، يجب على مانحي الامتياز أن يكونوا على دراية بالتزامات الإفصاح المستمرة المتعلقة بنفقات الأنشطة الدعائية والتسويقية.

يرجى العلم بأن المسودة السابقة للوائح التنفيذية ذكرت في الفقرة رقم 2(5) أن اتفاق الامتياز لا يحتوي على أي "اتفاقيات مبرمة بشأن تحديد المواقع التي سيتم فيها عملية تشغيل الامتياز أو تحديد أصحاب الامتياز في منطقة جغرافية معينة، والتي تؤدي إلى إبرام اتفاق الامتياز".

ينبغي على مانحي الامتياز الاطلاع على متطلبات الإفصاح والتسجيل في كل من القانون واللوائح التنفيذية، وخصوصاً بسبب الالتزامات ما قبل التعاقدية الواجبة على مانح الامتياز في تعاملاته مع أي صاحب امتياز محتمل. وبشكل بالغ الأهمية، ينبغي على مانحي الامتياز التأكد دائماً من أن تكون أي وثيقة إفصاح يقومون بتوقيعها محدثة ودقيقة ومكتملة وتغطي كافة البنود المطلوب الإفصاح عنها بموجب اللوائح التنفيذية. فعدم الالتزام بهذه المتطلبات قد يؤدي إلى فرض عقوبات عليهم بما في ذلك:

- يمكن لصاحب الامتياز إرسال إشعار بفسخ اتفاق الامتياز قبل تاريخ انتهائه؛
- يمكن لصاحب الامتياز طلب التعويض عن أي أضرار قد تلحق به مع إبقاء اتفاق الامتياز حيز التنفيذ؛
- يمكن لصاحب الامتياز أن يطالب مانح الامتياز بإعادة شراء الأصول المستخدمة حصرياً في الأعمال والتي قام صاحب الامتياز بشرائها منه أو من أحد الموردين المعتمدين الذين قام مانح الامتياز بتفويضهم بذلك.

### للتواصل معنا:

ميليسا موراي  
شريك

هاتف: +97143093214

[Melissa.murray@twobirds.com](mailto:Melissa.murray@twobirds.com)

عند انتهاء اتفاق الامتياز أو انقضاء مدته، على الطرفين تقديم طلب إلى الوزارة لإلغاء تسجيل الامتياز. كما يجب على مانح الامتياز إبلاغ هيئة الملكية الفكرية السعودية عن انتهاء الترخيص الممنوح لصاحب الامتياز لاستخدام العلامات التجارية الخاصة بمانح الامتياز.

### توضيحات أخرى في اللوائح التنفيذية

بموجب المادة رقم 8 من اللوائح التنفيذية، هناك بعض الأحكام والشروط التي يجب تضمينها في اتفاق الامتياز. تعد هذه الأحكام والشروط إضافة إلى الأحكام والشروط المطلوبة أصلاً بموجب المادة رقم 11 من نظام الامتياز التجاري، ومن الموصى به أن يتأكد مانحي الامتياز من أن اتفاقيات الامتياز التي يقومون بتوقيعها تحتوي على تلك الأحكام والشروط.

وأخيراً، توضح اللوائح التنفيذية مبدأ تنازل صاحب الامتياز عن اتفاق الامتياز وتضع التزاماً على مانح الامتياز بالموافقة على طلب صاحب الامتياز أو رفضه في غضون 30 يوماً من تاريخ استلام الطلب.

Melissa Murray  
Partner

Tel: +97143093214  
melissa.murray@twobirds.com

